مفوضية الشؤون الاجتماعية

النشرة الإخبارية

الإتحاد الأفريقي

النشرة الإخبارية الثلاثية ول الهجرة والتنقل

عدد 2. أكتوبر، 2020

المسؤول عن التحرير

السيد سابيلو مبوكازي

مدير إدارة العمل، الهجرة والتشغيل، مفوضية الشؤون الاجتماعية

مرحبا !

أعزائي ممثلين الدول الأعضاء، ممثلي المجموعات الاقتصادية ،الإقليمية والشركاء

إنه لمن دواعي سرور مفوضية الشؤون الاجتماعية بالاتحاد الإفريقي وإدارة العمل، التشغيل والهجرة إصدار النسخة الثانية .من النشرة الإخبارية الثلاثية حول الهجرة والتنقل

على الرغم من الظروف الاستثنائية التي سببها جائحة كوفيد19- ظلت الإدارات المختلفة المساهمة في وضع سياسة الهجرة والتنقل داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي نشطة للغاية في مجالات تقديم الاستشارات بشأن السياسات وبناء القدرات للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. تدرك مفوضية الاتحاد الأفريقي أن قدرة الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية على الاستفادة من الفرص التي تتيحها الهجرة، وتخفيف آثارها السلبية؛ وقدرتهم على إدارة جميع جوانب الهجرة والمشاركة مع القارات الأخرى التي تعتبر وجهات للمهاجرين الأفارقة، يفترض مسبقًا وجود أنظمة قوية لإدارة الهجرة: الأطر القانونية والسياسات .والترتيبات المؤسسية لإدارة الهجرة بطريقة متماسكة

في هذا العدد، تمّ التعرض إلى أبرز المعلومات حول التدريب على حوكمة الهجرة وإطلاق برنامج الهجرة والصحة. يسلّط هذا الإصدار أيضًا الضوء على السياسات والبرامج الرئيسية، ولا سيما المشروع ذو الأولوية لمدة ثلاث سنوات لبرنامج العمالة، ومشروع وثيقة السياسة بشأن منع الاتجار بالأشخاص في إفريقيا واستراتيجية الاتحاد الأفريقي لإدارة الحدود. كما تم تضمين ملخصات حول إطار المتابعة والتقييم حول تأثير .كوفيد19- على جمع إحصاءات الهجرة في إفريقيا

إقراءة ممتعة

السيدة سيسي مريامة محمد، مديرة إدارة العمل، الهجرة والتشغيل، مفوضية الشؤون الاجتماعية

Participants of the Migration Governance Training Workshop For Member States And RECs. Copyright@2020Africa Union Commission. All Rights Reserved

تدريب حول حوكمة الهجرة لفائدة الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية

عُقدت ورشة العمل التدريبية الثانية للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية حول حوكمة الهجرة في بحر دار، إثيوبيا في الفترة من 9 إلى 13 مارس 2020. وتم تيسيره من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي، GIZ ويأتي بالتوالي مع تدريب سابق عُقد في ديسمبر 2019 في أكرا، غانا، تم تنظيم التدريب لمدة 5 أيام بالشراكة مع مكتب الاستشارات بيرد ومركز جامعة غانا لدراسات الهجرة والهيئة الحكومية الدولية للتنمية. شارك في الورشة ستة وعشرون خبيراً من الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا وإثيوبيا والصومال وجنوب السودان وزامبيا وزيمبابوي ممثلين لوزارات و إدارات معنية بمجال الهجرة والتخطيط، والشؤون الخارجية، والعمل ، والتخطيط الوطني ووكالات اللاجئين. يعد التدريب جزءًا لا يتجزأ من مبادرة الاتحاد الأفريقي لبناء القدرات بشأن حوكمة الهجرة ويتماشى مع توصيات الإطار السياسي حول الهجرة لعام 2018، "تقييم احتياجات بناء القدرات للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لإدارة الهجرة". أعطت المفوضية الأولوية لبناء قدرات الدول الأعضاء / المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجال حوكمة الهجرة وستجري سلسلة من التدريبات المماثلة على مدى السنوات الخمس المقبلة

إطلاق سياسة الهجرة والصحة الموضوعية

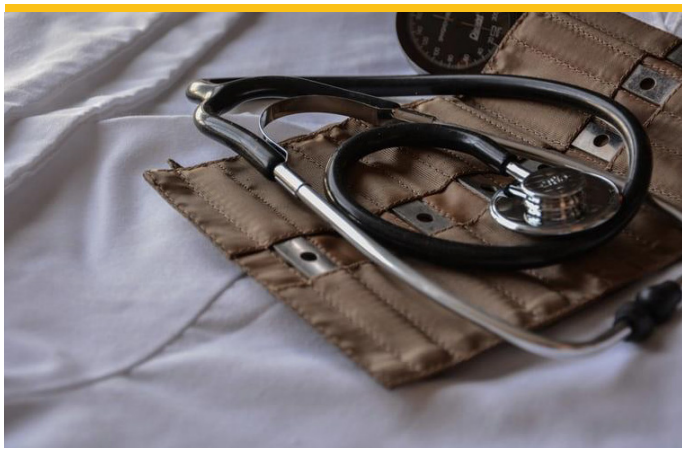

أطلقت مفوضية الشؤون الاجتماعية للاتحاد الإفريقي سياسة الهجرة والصحة في 23 يوليو 2020. تم استلهام وترسيخ هذه السياسة في إطار سياسة الهجرة لأفريقيا الذي يمثل انخراط الهياكل الأخرى لمفوضية الاتحاد الأفريقي، هيكل (MPFA) الاتحاد الإفريقي للتنمية، والمراكز الأفريقية لمكافحة الأمراض والوقاية منها، (NEPAD :والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا أو النيباد اختصارًا (من الإنجليزية حضر الاجتماع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وفي افتتاح . الاجتماع، شددت مديرة مفوضية الشؤون الاجتماعية على أن هذه المبادرة جاءت نتيجة الحاجة إلى تلبية الاحتياجات الصحية للسكان المتنقلين بشكل استراتيجي بطريقة منسقة، لا سيما في ظل تزايد حدوث النزاعات وتغير المناخ والهجرة غير النظامية في إفريقيا. وأشارت إلى أنه يجب معالجة جائحة كوفيد 19- المستمر وغيره من الأمراض المعدية بشكل منهجي حتى تحقق إفريقيا حلمها في قارة .متكاملة ومزدهرة وسلمية

الدعم التقني للحكومة الاتحادية الصومالية في مجال حوكمة الهجرة

للحصول على الدعم التقني (FGS) بناءً على طلب الحكومة الفيدرالية الصومالية، (AU-TAF) في إطار برنامج حوكمة الهجرة التابع لمفوضية الاتحاد الأفريقي. فإن المرحلة الثانية من الدعم جارية حاليًا، حيث انطلقت في يوليو 2020

تحققت المرحلة الأولى من الدعم التقني بتوفير تدريب لمدة 5 أيام حول حوكمة الهجرة حضره خبراء، وانعقد في بحر دار، إثيوبيا في الفترة من 9 إلى 13 مارس 2020.

تستلزم المرحلة الثانية، التي تجري حاليًا، تقديم المساعدة الفنية إلى حكومة الصومال الاتحادية في تحليل وضعية الهجرة في الصومال. سيشكل تحليل الوضع الأساس لصياغة سياسة الهجرة (المرحلة الثالثة). وبدعم من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، تم تكليف مستشارين بدراسة وضع الهجرة ومن المتوقع إتمام المهمة في سبتمبر 2020. ستتبع المرحلة الثانية مرحلة ثالثة تشمل: صياغة سياسة وخطة عمل وطنية للهجرة، والتي ستتبعها بدورها المرحلة الرابعة التي تشمل: تعميم سياسة الهجرة وخطة العمل في خطة التنمية الوطنية للصومال.

تطوير المحتوى لنماذج برنامج التدريب على حوكمة الهجرة للاتحاد الأفريقي

تماشياً مع التحسين المستمر لوحدات التدريب على حوكمة الهجرة، فإن مفوضية الشؤون الاجتماعية بالتعاون مع خبراء من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومعهد الدراسات الأمنية، والمنظمة الدولية للهجرة ومجموعة تورتشلايت (فريق العمل) بصدد تطوير محتوى لـ ورش العمل التدريبية لمدة 5 أيام حول حوكمة الهجرة لفائدة الخبراء من الدول الأعضاء / المجموعات الاقتصادية الإقليمية. تشمل محاور الاهتمام ما يلي: قانون الهجرة الدولي /الهجرة في أفريقيا / العلاقة بين الهجرة والتنمية / تحليل وضع الهجرة / ملفات تعريف الهجرة/ إنشاء آليات تنسيق مؤسسية للهجرة/ صياغة سياسات الهجرة و / دمج سياسات الهجرة في خطط التنمية.

كما يعمل فريق العمل على تطوير نماذج لورشة عمل تدريبية لمدة يومين حول تعزيز الوعي حول حوكمة الهجرة لكبار المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين: "جعل الهجرة تعمل لصالح إفريقيا"؛ ومجموعة أخرى من الوحدات لحلقة عمل تدريبية لمدة يومين حول تعزيز الوعي حول الهجرة في إفريقيا للصحفيين الأفارقة: "الهجرة في إفريقيا - الأساطير والواقع".

من المتوقع أن يتم الانتهاء من جميع الوحدات في سبتمبر 2020. عند الانتهاء، سيتم تحويل الوحدات إلى مواد التعلم الإلكتروني عبر الإنترنت. سيمكن ذلك من إجراء التدريب على الرغم من قيود السفر بسبب جائحة COVID-19.

برامج وسياسات يسلط عليها الضوء

البرنامج المشترك لهجرة العمالة (المشروع ذا الأولوية لثلاث سنوات)

تم إطلاق البرنامج المشترك لهجرة العمالة في 2018 من أجل تطوير وتحسين مشهد هجرة اليد العاملة في جميع أنحاء القارة من خلال تطبيق مخرجات أجندة 2063 للاتحاد الإفريقي، وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة لعام 2030، وإطار سياسة الهجرة لأفريقيا.

من أجل التطبيق الفعال للبرنامج، تم تطوير مشروع مدته ثلاث سنوات، تمّ إطلاقه سنة 2018 بهدف تحسين وتطوير حوكمة هجرة اليد العاملة، وتحقيق الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية في إفريقيا على النحو الملتزم به في الأطر القانونية والسياسية ذات الصلة للاتحاد الأفريقي واللجان الاقتصادية الإقليمية، فضلا عن الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعمل والهجرة. وقد أعطى هذا المشروع الأولوية للأهداف التالية: (1) تعزيز فعالية وشفافية برامج أصحاب المصلحة في هجرة اليد العاملة، بالتشاور والتعاون مع منظمات العمال وأصحاب العمل، والقطاع الخاص، وإدارات التوظيف ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة ، من أجل تحسين حوكمة هجرة اليد العاملة؛ (2) تطوير السياسات والأطر التنظيمية بشأن هجرة اليد العاملة على مستوى الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية من خلال مراعاة معيار النوع الاجتماعي ومعايير حقوق الإنسان والعمل الدولية ذات الصلة ؛ (3) ضمان التشاور بشأن السياسات بين أصحاب المصلحة والتنسيق العملي بشأن هجرة اليد العاملة وتنقلها وضمان الدعم الاستشاري لصانعي القرار على مستوى الدول الأعضاء، والاتحاد الأفريقي ، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية؛ (4)تعزيز قدرة مفوضية الاتحاد الأفريقي على القيادة العملية القارية والإقليمية في إدارة هجرة اليد العاملة بما في ذلك قيادة / توجيه تنفيذ البرنامج المشترك على جميع المستويات.

مفوضية الشؤون الاجتماعية

مفوضية الأمن والسلم

استراتيجية الاتحاد الإفريقي لحوكمة الحدود هي وثيقة غير ملزمة للدول الأعضاء تم اعتمادها في نوفمبر 2017. تمثّل هذه الوثيقة أداة لتوجيه وتنسيق وتناغم السياسات المتعلّقة بتنظيم الحدود على مختلف المستويات: القارية والإقليمية والوطنية. وتهدف في النهاية إلى إدراج تنظيم الحدود ضمن السياسات العامة للاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الإفريقية. يتمثل الهدف العام للاستراتيجية في "وضع شكل جديد من الحوكمة الحالية للحدود بهدف تعزيز السلام والأمن والاستقرار، من أجل تسهيل عملية التكامل والتنمية المستدامة في أفريقيا".

تستند الاستراتيجية إلى 5 ركائز أساسية: (1) القدرات الإنمائية لحوكمة الحدود؛ (2) فض النزاعات والوقاية منها، تأمين الحدود ضدّ التهديدات الخارجية المتخطيّة لحدود الدولة؛ (3) التنقل والهجرة وتسهيل المعاملات التجارية؛ (6) الإدارة التعاونية للحدود؛ و(5) تنمية المناطق الحدودية والمشاركة المجتمعية.

يشكل التطبيق الفعال لمبادئ التبعية والتكامل الأساس لتنفيذ هذه الاستراتيجية، مع الاحترام الكامل لأسبقية مسؤولية الدولة فضلاً عن تنظمها.

مفوضية الأمن والسلم

وضع مشروع وثيقة السياسة العامة لمنع الاتجار بالأشخاص في أفريقيا

استنادًا إلى تقرير تقييم خطة عمل واغادوغو في 2018، تعمل مفوضية الاتحاد الأفريقي حاليًا على تطوير وثيقتين سياسة جديدة بشأن منع الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين. تعاقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة مع مستشارين لتطوير الوثائق المذكورة أعلاه وستخضع كذلك لعملية التحقق من قبل الخبراء والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في الأشهر المقبلة.

بمجرد استكمال وضع الوثيقتين، سيتم تقديمها إلى مسؤولي أخذ القرار في الاتحاد الأفريقي في السنة المقبلة للموافقة عليها.

مفوضية الشؤون الاجتماعية

توجيهات

لمحة حول تقييم ورصد تطبيق إطار سياسة الهجرة في إفريقيا

يمثل إطار سياسة الهجرة لإفريقيا الإطار الأكثر شمولاً للاتحاد الأفريقي لطرح قضايا الهجرة والتنقل. يهدف إلى تسهيل الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة. تنص النسخة المنقحة من الإطار السياسي للهجرة لسنة 2018 على الحاجة إلى تطوير إطار للرصد والتقييم من أجل مراقبة تنفيذه بانتظام. تم تطوير مثل هذا الإطار من قبل مفوضية الشؤون الاجتماعية في الاتحاد الأفريقي -وبدعم من GIZ.

تم خلال اجتماع عقد افتراضيا بتاريخ 24 أبريل 2020، اعتماد إطار رصد وتقييم إطار سياسة الهجرة في إفريقيا، بحضور عشرين ممثلاً عن إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي الممثلة في مفوضية الشؤون الاجتماعية، ومفوضية الشؤون السياسية، ومفوضية البنية التحتية. والطاقة، ومفوضية الشؤون الاقتصادية، ومفوضية التجارة والصناعة، وإدارة المكلفة بشؤون المرأة والنوع الاجتماعي والتنمية، وإدارة المعهد الأفريقي للتحويلات، وأجهزة الاتحاد الأفريقي الأخرى مثل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (لجنة بانجول).

لا بد من مراجعة إطار الرصد والتقييم لإطار سياسة الهجرة في إفريقيا كل 3 سنوات بناءً على تجربة العمل وفق المؤشرات المدرجة في الإطار (بما في ذلك الملاءمة وتوافر البيانات). يهدف إطار الرصد والتقييم أساسا إلى:

- رصد وتقييم مدى استيعاب السلط المحلية والدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لإطار سياسة الهجرة في إفريقيا ومدى تعميمه في أطر التنمية المحلية والوطنية والإقليمية
- توفير إطار عمل يسمح بالتقييم الاستراتيجي والعملي لإطار سياسة الهجرة في إفريقيا، بما في ذلك تقييم مدى التنسيق والشراكة بين مختلف إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن قضايا الهجرة والتنقل
- رصد وتقييم مدى تنفيذ خطة العمل لإطار سياسة الهجرة في إفريقيا في المجالات ذات الصلة التالية: إدارة الهجرة. هجرة العمالة والتعليم؛ مشاركة المهجر؛ إدارة الحدود؛ الهجرة غير المشروعة والنزوح القسري؛ الهجرة الداخلية؛ الهجرة والتجارة.

يتضمن إطار الرصد والتقييم لسياسة الهجرة في إفريقيا مجموعة من المؤشرات التي تعد جميعها مهمة من أجل تغطية القطاعات المختلفة للهجرة في إفريقيا.

تعد عملية الرصد والتقييم لإطار سياسة الهجرة في إفريقيا مسؤولية العديد من الأطراف الفاعلة. تتطلب التنسيق والتواصل في مختلف المراحل بين مختلف الجهات والمؤسسات المعنية. من أهم إجراءات التنسيق، نذكر اجتماع لجنة التنسيق التابعة للاتحاد الأفريقي الذي انعقد بهدف ضمان التنسيق بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بقضايا الهجرة والتنقل داخل مفوضية الاتحاد الأفريقي وتعزيز التآزر والتعاون بين جميع المفوضيات والأجهزة ذات الصلة في الاتحاد الأفريقي. كما أن عملية الرصد والتقييم لإطار سياسة الهجرة في إفريقيا هي أيضًا مسؤولية الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية. يساهم هذا الرصد والتقييم في متابعة مدى الاطلاع على سياسات الهجرة في إفريقيا وتطبيقها لتحقيق هجرة آمنة منظمة ومنتظمة في إفريقيا.

مفوضية الاتحاد الإفريقي

مفوضية الشؤون الاجتماعية

ملخص: استبيان حول تأثير كوفيد 19- على جمع إحصائيات الهجرة في إفريقيا

تؤثر بيانات الهجرة على المدى الطويل على تطوير سياسات قائمة على البيانات والمعطيات. كما تسهل البيانات عملية اتخاذ القرارات من طرف الحكومات وصانعي السياسات. للقارة الأفريقية قدرة محدودة على رصد وتنفيذ إطار سياسة الهجرة لأفريقيا، والبرنامج المشترك بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لهجرة اليد العاملة في أفريقيا حول هجرة العمالة. كما أنه من الصعب متابعة وتقييم تطبيق الميثاق العالمي للهجرة نظرا لنقص وضعف الية جمع البيانات والمعطيات المتعلقة بالهجرة.

مع انتشار جائحة كوفيد19-، قد يتباطأ استخراج إحصائيات الهجرة. وهذا له تأثير مباشر على تنفيذ بعض السياسات والاستراتيجيات الإفريقية، خاصة فيما يتعلق بالهجرة والتنقل، وهو ما أكدته عديد الدول في ظل جائحة كوفيد19-.

أطلق معهد الاتحاد الأفريقي للإحصاء مسبقا في أبريل 2020 استبيانا(STATAFRIC) موجه إلى مكاتب الإحصاء الوطنية من مختلف الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي (55دولة) لجمع البيانات حول تأثير كوفيد19- على استخراج إحصائيات الهجرة في البلدان. تم التفاعل والاستجابة على الاستبيان من قبل 47 دولة أفريقية، وتمثل نسبة الإجابات 85.45٪.

تبين من الإجابة على الاستبيان النتائج التالية:

- أكثر من 87٪ من الدول الإفريقية تجمع بيانات حول إحصائيات هجرة اليد العاملة. 68٪ يجمعون بيانات عن التحويلات في إنتاج إحصائيات الهجرة، و55.3٪ من البلدان الإفريقية تستخرج إحصائيات عن اللاجئين؛
- أكثر من 76٪ من الدول الإفريقية تستخرج وتجمع إحصائيات الهجرة سنويا من بينها 28٪ من الدول تستخرج وتعد إحصائيات الهجرة كل ثلاث أشهر ومنها 13٪ تعدها شهريا
- حوالي 98٪ من الدول الإفريقية تعتمد على تعداد السكان والسكن للاستخراج بيانات الهجرة
- من الدول الإفريقية تعتقد بإمكانية استخدام 28٪ المصادر الإدارية كوسيلة بديلة لجمع البيانات لاستخراج إحصائيا الهجرة في القارة
- حوالي 54٪ من الدول الإفريقية تعتقد بأنها قادرة على تغطية نقص الإحصائيات بسبب جائحة كوفيد19-.

أوصت الدول الأعضاء بهدف احتواء الآثار السلبية لهذا الوباء للتمكن من استخراج إحصائيات الهجرة في القارة، بالنقاط التالية:

- الانطلاق في إجراء الاستبيانات عن طريق الهاتف المحمول؛
- تسهيل العمل عن بعد لجميع الأطراف الفاعلة المشاركة المساهمة في جمع المعلومات وعدّ الإحصائيات وتوفير البنية التحتية اللازمة لضمان الأمن الرقمي للبيانات؛
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاستخراج الإحصائيات؛
- تعزيز التدابير والموارد للعد الإحصائي؛

- مواصلة تحسين وتطوير مصادر البيانات الإدارية؛
- استخدام البيانات الكبرى كمصدر من مصادر إحصائيات الهجرة؛
- تعزيز تغطية البيانات والإحصائيات الوطنية التحديثات الرقمية المنتظمة على المستوى الوطني؛
- تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في CATI. جمع البيانات وتكثيفها على

مفوضية الاتحاد الإفريقي

مفوضية الشؤون الاقتصاديّة

السياسات العامة الخاصة والمهمة في مجال الهجرة والتنقل

استراتيجية الاتحاد الإفريقي بشأن حوكمة الحدود 2017.

استراتيجية بناء القدرات حول إدارة هجرة العمالة في إفريقيا 2019.

البروتوكول الملحق بالمعاهدة المنشئة للجماعة الاقتصادية الإفريقية والمتعلق بحرية تنقل الأشخاص وحق الإقامة والاستقرار 2018.

الأنشطة المبرمجة

إطلاق النسخة الرسمية لاستراتيجية الاتحاد الأفريقي بشأن حوكمة الحدود (بجميع اللغات الأربع) ونسخة مختصرة. مفوضية السلم والأمن / برنامج الحدود للاتحاد الأفريقي (AUBP).

إصدار النسخة الثانية من تقرير إحصائيات هجرة اليد العاملة في أفريقيا.

تنظيم اللقاء الحواري حول سياسات إفريقيا / الشرق الأوسط حول التعاون بين جميع الأطراف بشأن حماية العمال المهاجرين الأفارقة

إطلاق مبادرة تثمين برامج ومراكز الإعلام المخصصة لهجرة اليد العاملة

إطلاق وحدات عامة للتوجيه قبل المغادرة وبعد الوصول.

اجتماع اللجنة الاستشارية لهجرة العمالة التابعة للاتحاد الأفريقي مع البرلمان الأفريقي.

تنظيم اللجنة الاستشارية لهجرة العمالة التابعة للاتحاد الأفريقي مؤتمرات بالفيديو مع مختلف أصحاب المصلحة حول مواضيع هجرة اليد العاملة وكوفيد19- من أجل جمع المعلومات وصياغة ملخصات السياسة والتوصيات.

ندوة حول تعزيز تنقل العمالة داخل أفريقيا ومنها.

مفوضية الشؤون الاجتماعية

African Union

African Union Headquarters P.O. Box 3243,
Roosvelt Street W21K19, Addis Ababa, Ethiopia
Tel: +251 (0) 11 551 77 00 **Fax:** +251 (0) 11 551 78 44

www.au.int

Sabelo Mbokazi,
سابيلو موكازي، مدير إدارة العمل، الهجرة والتشغيل، مفوضية الشؤون الاجتماعية
MbokaziS@africa-union.org

https://twitter.com/ausocialaffairs
https://twitter.com/Elfadil_DSA

www.au.int
https://au.int/en/sa
https://au.int/en/migration-labour-employment